رقم الوثيقة: MDE 30/022/2002 (وثيقة عامة)

بيان صحفي رقم: NUN

NN أكتوبر/ تشرين الأول OMMO

تونس: رفع الظلم الذي شهدته السنوات الماضية، مرحلة حاسمة لإقرار العدالة

أصدرت منظمة العفو الدولية نداءً عاجلاً للسلطات التونسية بغرض رفع الظلم الذي شهدته السنوات الماضية بعد توثيقها لوضع سجناء الرأي والسجناء السياسيين الذين يمضون أحكاماً منذ ما يربو عن عشر سنوات في السجون التونسية.

وتُؤكد منظمة العفو الدولية "ضرورة الإفراج الفوري ودون شرط أو قيد عن جميع سجناء الرأي"، وتقول: "كما نطالب بالإفراج عن السجناء السياسيين، ما لم تكن توصياتنا التي تفيد بإعادة محاكمتهم طبقاً لمعايير المحاكمات العادلة - والتي لم تلقى أذناً صاغية لما يزيد عن عشر سنوات في بعض الحالات - قد استُجيبت على وجه السرعة".

ولقد صدر هذا النداء عقب عودة وفد منظمة العفو الدولية إلى لندن وبعد إجرائه زيارة إلى تونس دامت من OO سبتمبر/أيلول إلى P أكتوبر/تشرين الأول OMMO. وكان أعضاء الوفد قد تمكنوا من مقابلة محاميين ومدافعيين عن حقوق الإنسان ومسؤولي بعض الجمعيات. كما تمكنوا من الحصول على شهادات أدلى بها ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وأقاربهم.

وقام باستقبال وفد منظمة العفو الدولية كبار المسؤولين من وزارة العدل وحقوق الإنسان ومن وزارة الداخلية. كما قام أعضاء الوفد بمقابلة مديري الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي إطار هذه البعثة، قام الموفدون عن منظمة العفو الدولية بالتركيز على وضع أولئك الذين ألقي القبض عليهم أو اعتقلوا أو تم سجنهم عقب محاكمات جائرة منذ بداية NVVM. كما أبدوا اهتمامهم بقضية عشرات المتعاطفين مع حركة النهضة المحظورة، والذين اتهموا وأُدينوا في محاكمتي باب سعدون وبوشوشة العسكريتين في أغسطس/آب NVVO. ولا تدع تلك المحاكمات الحاشدة التي قامت منظمة العفو الدولية بمراقبتها مجالاً للشك في كونها محاكمات جائرة حيث أكدّ المتهمون على أنهم تعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم وأنهم أُرغموا على الاعتراف بمشاركتهم في "مؤامرة" ضد الحكومة، تلك الاعترافات التي أنكرها المتهمون في جلسات المحاكمة. ولم يُفتح أي تحقيق نزيه ومستقل للبحث في ادعاءات التعذيب، وركز الادعاء العام في المحاكمتين، بشكل خاص، على ادعاءات غير مؤكدة يزعم المتهمون أنها انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب وأنها غير صحيحة.

و تُؤكد الشهادات المُدلى بها والتي تُثبت وجود "حلقة متواصلة من الإجراءات التعسفية" التحليلات السابقة التي قامت بها منظمة العفو الدولية ومنظمات أخرى تُعنى بحماية حقوق الإنسان. ويُراد بتعبير التعسف جميع التدابير التي تتخذها السلطات ومن شأنها الإخلال بإجراءات القانون التونسي والمعاهدات الدولية التي تُعد تونس طرفاً فيها من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب.

وفي تونس، خضع الملايين من المواطنين المعارضين الحقيقيين أو المزعومين لحلقة متواصلة من الإجراءات التعسفية القاسية التي بدأت في الظهور منذ بداية NVVM من خلال الظروف التي شهدتها عمليات القبض والاعتقال، والتي انتهكت مبادئ القانون كي تليها تحقيقات أجريت تحت وطأة التعذيب أفضت عن صدور أحكام عقب محاكمات جائرة. وحدث ذلك في مناخ من الإفلات من العقاب جعل الأشخاص المزعوم مسؤوليتهم يرتكبون أعمال التعذيب وهم في مأمن من المساءلة أو العقاب.

كما تعرض سجناء الرأي والسجناء السياسيون أثناء اعتقالهم لإجراءات تعسفية، حيث اعتقل بعضهم في عزلة تامة تصل لمدة أشهر، وأحياناً سنوات، مما يُعدّ معاملة قاسية ولاإنسانية ومهينة أي ضرباً من ضروب التعذيب. ومن بينهم صادق شورو، أستاذاً في كلية العلوم بجامعة تونس، ورئيساً سابقاً لحركة النهضة المحظورة، الذي حكمت عليه محكمة بوشوشة العسكرية بالسجن المؤبد في OU أغسطس NVVO، ووُضع قيد الحبس الانفرادي منذ إلقاء القبض عليه في ديسمبر/كانون الأول NVVM.

وترى منظمة العفو الدولية أن "وضع إنسان تحت العزلة التامة لمدة سنوات يُعدّ عملاً قاسياً وغير مقبول".

وحتى NVVV أُرغم معظم السجناء السياسيون أو سجناء الرأي على عدم التحدث مع أولئك الذين يشاركونهم نفس الزنزانة. ويبدو أنه لجعل زيارة الأقارب أكثر صعوبة، كانت تدابير نقل السجناء أو إبعادهم عن البيت العائلي ومازالت متبعة بصورة كبيرة. وتقع جميع هذه الانتهاكات في سياق عام يتسم باكتظاظ السجون وانعدام النظافة.

وفي معظم الحالات، لم تلقى شكاوى السجناء أي عناية، ولم تُسمع نداءاتهم إلاّ نادراً. كما ظلت حالات الموت في السجن في العديد من الحالات دون تحقيق عادل ومستقل. وتجدر الإشارة إلى الغياب التام لآليات التفتيش في السجون عدا الزيارات التي يقوم بها المجلس الأعلى لحقوق الإنسان والحريات الأساسية الذي يُبلغ رئيس الجمهورية عن فحوى زيارته بشكل مباشر وسري.

وحتى إذا عرفت أوضاع السجون بعض التحسن منذ NVVV، يبدو أن شهادات مئات السجناء السياسيين وسجناء الرأي، الذين أفرج عنهم ورحبت منظمة العفو الدولية بذلك، مازالت تؤكد ظروف الاعتقال المهينة والرديئة. فصدور قانون حول إدارة السجون في مايو/أيار يُعد مؤشراً إيجابياً، ويبقى وضعه موضع التطبيق في جميع السجون أمراً ضرورياً. كما ينبغي على قاضي تنفيذ العقوبات، وهو منصب عُين

مؤخراً، التأكد بصفة مستقلة من مطابقة الممارسة للمبادئ.

وتضيف منظمة العفو الدولية "كما ندعو السلطات التونسية إلى رفع الإجراءات التعسفية المفروضة على مئات السجناء السابقين. وفي تونس ، تتجاوز آثار الحلقة المتواصلة للإجراءات التعسفية، في معظم الأحيان، مرحلة الإفراج عن السجناء".

وعلى عكس القانون التونسي الذي يشجع إعادة دمج السجناء في المجتمع، فإن الشهادات التي أُدلي بها لمنظمة العفو الدولية تدعو إلى القلق من ترسانة الإجراءات التعسفية التي تحول دون إعادة دمج السجناء السياسيين وسجناء الرأي السابقين. ويبدو أنه ليس بوسع مئات السجناء القدامى التسجيل في الجامعة لمواصلة دراستهم، وعلى العديد منهم التوجه إلى أحد مراكز الشرطة للتوقيع. وهذا إجراء تعسفي فُرض تحت غطاء المراقبة الإدارية. ومواصلة حياة السجناء السابقين المهنية يبدو شيئاً مستحيلاً في معظم الأحيان، وخاصة بسبب الضغوط التي تُفرض على أرباب العمل. ويصل تعسف الإجراءات إلى إعادة القبض على السجناء السابقين واعتقالهم.

وترى منظمة العفو الدولية أن "المحاكمات الجائرة الأخيرة وخاصة تلك التي جرت في محاكم عسكرية تدعو إلى القلق من تواصل حلقة الإجراءات التعسفية. ويمكن للسلطات التونسية كما ينبغي عليها أن تضع حداً لهذه الحلقة وأن تعمل على تطبيق تدابير القانون التونسي والمعاهدات الدولية".

وتستنتج منظمة العفو الدولية أن "التعرف على الخسائر التي خلفتها الإجراءات التعسفية وإصلاحها هو العقبة التي تقف في وجه تحقيق متطلبات القضاء العادل في تونس. ونحن ندعو السلطات التونسية إلى إجراء التغيير اللازم لضمان حماية حقوق الإنسان".

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن، بالمملكة المتحدة، على الهاتف: OM QQ+ RRSS TQNP
وعلى العنوان البريدي: Amnesty International, 1 Easton St., London WC1X 0DW
بريد إلكتروني: http://www.amnesty.org
وللحصول على آخر أنباء حقوق الإنسان، أنظر الموقع: http://news.amnesty.org